مقياس منهجية البحث التاريخي وتقنياته

السنة الثانية/ ليسانس تاريخ

أستاذ المقياس: أ.د. علي العبيدي

محاضرة رقم(1)

عنوان المحاضرة

آليات جمع الأصول و عملية نقدها

أولا: آليات جمع الأصول

عند الانتهاء من عملية اختيار موضوع البحث وتحديد اسم المشرف، وبعدهما وضع خطة أولية للبحث، على الباحث أن يخطو خطوة جديدة نحو الانجاز النهائي للعمل، وهي جمع الأصول، ونعني بها المصادر والوثائق اللازمة لكتابة البحث. وحينما نريد اختيار موضوع ما للبحث، فلا يمكن إهمال ما كتب عن هذا الموضوع مهما كان مستواها وقيمتها العلمية. إن محاولة الباحث التعرف على المعنى الحقيقي للموضوع محل البحث تفرض عليه بذل الجهود المكثفة من اجل تجنب الانطلاق الغامض في العمل. وليس هناك أكثر أهمية من المصادر، بالنسبة لجمهور المؤرخين، فهي بكل حق وحقيقة المنبع الذي يستقي منه المؤرخ المعلومات التي تحتاجها أعماله التاريخية المتنوعة، وهي التي يتقرر بها، قبل كل شئ صلاحية مواضيعه وتحديدها لأن من المتعذر عادة التقدم خطوة واحدة بهذا الاتجاه دون التأكد من توفر تلك المادة الأولية التي سيعول عليها في عملية البحث المنتظرة.

ومن البديهي أن يكون الباحث عارفا وملما بمجاميع الوثائق والمصادر المتعلقة بموضوع بحثه وأماكن حفظها وتواجدها، وعلى اطلاع بمجموعات السجلات والأرشيفات والبيبلوغرافيات بالإضافة إلى كونه متمرس بأساليب جمع المادة العلمية المستخرجة من تلك الأصول.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن عملية جمع الأصول تنقسم إلى قسمين، هما: القسم الأول: الأصول التي استعان بها الباحث في مرحلة اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية للبحث. ويكون الباحث هنا استعان بالقوائم البيبلوغرافية التي تضمنتها تلك الأصول للوصول إلى أصول أخرى تهم الموضوع.

القسم الثاني: هي الأصول التي سيقوم الطالب بحصرها بعد مرحلة اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية واختيار المشرف، وهي المرحلة الأكثر أهمية بالنسبة للباحث الذي يريد التميز لأنها بالفعل سوف تحدد نجاح أو فشل البحث فيما بعد.

وعلى الرغم من توفر الأصول بأنواعها المدونة والمادية على الباحث في ميدان الدراسات التاريخية ألا يظن أن البحث عن المصادر هو من الأمور السهلة. وإنما على العكس من ذلك، فكثيرا ما يتطلب منه أن يشد الرحال إلى مدن وبلدان مختلفة توجد فيها أصول تهم بحثه ولا يمكن تجاهلها، أو في بعض الأحيان قد تكون تلك الأصول مكتوبة بلغات لا يجيدها مما يضطره إلى ترجمتها لتكون واضحة ومفهومة لديه. وقد يحتاج ايضا إلى الاطلاع على السجلات والوثائق الرسمية التي يصعب الوصول إليها إلا بترخيص من الجهة الرسمية المسؤولة عن تلك الوثائق، وغيرها من الأمور التي تعيق عمله. ولكن عليه أن لا ييأس نتيجة العقبات التي تعترضه وهو يسعى للحصول على المصادر بل عليه أن يجتهد في الحصول عليها للقارئ معلومات كافية عن موضوع بحثه.

وأولى الخطوات التي تستدعي الباحث أن يقوم بها خلال مرحلة جمع الأصول، هي حصر مصادر الموضوع على اختلافها. وفي هذا الإطار، فإن المصادر المتواجدة في المكتبات تمثل سنداً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه. لان كتابة التأريخ الحقيقي لا تبدأ إلا بالنظر إلى المادة الخام الأولية كأحد عناصر البحث العلمي. لكن قبل الخوض في عملية البحث الحقيقية، ينبغي على الباحث الاطلاع على كل ما متوفر حول الموضوع، وقد تأخذ هذه العملية عدة شهور من اجل التعمق في كل الأصول الخاصة بالموضوع. وفي حال ضيق الوقت سيحتم عليه انجاز عملية القراءة بسرعة والاستعلام حول طبيعة الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه جهد الإمكان.

ويتطلب خلال هذه المرحلة من الباحث الاطلاع على كل ما يتعلق بالإنتاج الفكري المتعلق بموضوع بحثه، والخطوة الأولى التي يجب أن يتبعها الباحث في حصر معلوماته من الأصول التي تخص موضوعه هي أن يكون عارفا بطرق عمل المكتبات ومراكز الأرشيف وغيرها من المراكز العلمية المختلفة. ومن اجل تحقيق ذلك على الباحث أن يقوم بالأمور الآتية:

أ. الاستعانة بخبرات عمال المكتبات:

على الباحث أن يتوجه إلى عمال المكتبات (على اختلاف مهامهم) للاستفسار عن موجودات المكتبات والعاملين بها وطرق تنظيمها وعن نظام الإعارة والتعليمات الخاصة بها. وعن أوقات فتح

المكتبات والساعات التي يسمح للباحثين بالتواجد فيها، وغيرها من الخدمات التي تقدمها المكتبات للقراء، مثل: عملية الطباعة والنسخ. كما يتوجب على الباحث أن يفهم النظم المتبعة في حفظ مجموعات المكتبات، هل تتبع المكتبات نظام الرفوف المفتوحة أم المغلقة، وهل يوجد بالمكتبات أدلة توضح كل التعليمات المتعلقة بخدمات المكتبات.

ب. فهارس المكتبات:

على الباحث أن يطلع على فهارس المكتبات بمختلف أنواعها، فعن طريقها يستطيع أن يتوصل إلى العديد من المصادر المتعلقة بموضوع بحثه، واستعمال الفهارس يتطلب دراية ومعرفة بنوعية الفهارس وطرق التصنيف المتبعة في كل المكتبة.

ت. المراجع:

المراجع بمختلف أنواعها هي كتب يرجع إليها الباحث بقصد الحصول على معلومات أو حقائق محددة لكثير من المصطلحات والتعريفات المتعلقة ببحثه، وفي ذات الوقت تفيده في إعطاء مدخل أولى للمعلومات في مختلف فروع المعرفة، واستعمالها يتطلب خبرة في طريقة استعمالها، وأهم المراجع التي من الضروري أن يطلع عليها الباحث، هي: المعاجم، الموسوعات، معاجم التراجم، الأطالس، الكتب السنوية، الأدلة، الكشافات، المستخلصات والبيبلوغرافيات.

ث. الدوريات:

الدوريات هي عبارة عن مطبوعات تصدر في فترات منتظمة أو غير منتظمة. والدوريات تفيد الباحث لأنها في الغالب تنشر آخر ما وصلت إليه البحوث في فروع المعرفة، والمعلومات التي تقدمها هي أحدث من المعلومات التي تقدمها الكتب.

ج. مصادر المعلومات الأخرى:

إلى جانب ما ذكرناه من أصول يمكن ان يعود إليها الباحث، عليه الاطلاع ايضا على كل مصادر المعرفة غير المطبوعة (أفلام، أشرطة، رسومات ولوحات)، وعلى البحوث والتقارير التي تقدم في المؤتمرات العلمية.

ومن أجل تسهيل عملية حصر أصول الموضوع على اختلافها: وثائق، كتب، مذكرات، دوريات وغيرها من الأصول، فمن المستحسن على الباحث أن يعد فهرسا[1] بالمصادر والمراجع التي يعثر عليها في المكتبات، وعليه حصر كل ما له علاقة بالموضوع، أو تلك التي يمكن أن تفيد البحث في أحد جوانبه. ويتضمن هذا الفهرس المعلومات التالية:

- اسم المؤلف.
- عنوان المصدر أو المرجع.
- معلومات النشر (اسم الناشر، مكان وتاريخ النشر، الطبعة، المجلد الجزء إن وجد، المترجم المحقق إن وجود).
- مكان وجوده[2].
- التصنيف (رقمه ورمزه).

ولابد من الإشارة هنا إلى مسألة عدم استهانة الباحث بأي أصل من الأصول التي لها علاقة بموضوع بحثه، فلا يزدري أيا من المصادر والمراجع التي تخص بحثه أو يهملها، لأن أصغرها وأقلها شأنا لدى النظرة الأولى قد يصبح بعد التحقيق والقراءة المركزة أشدها أهمية وأغناها بالمعلومات.

والتنظيم المحكم والقدرة على الانجاز كفيلان بتسهيل عملية البحث عن الأصول والوثائق الخاصة بموضوع معين مهما كانت صعوبته، لأن نجاح في الوصول السريع إلى الأصول الحقيقية تمكن الباحث من تحقيق استمرارية طبيعة والانتهاء من مهمته بكل يسر وسلاسة. وعليه أن يتتبع ما كتب عن موضوعه في مختلف المؤلفات، المباشر منها وغير مباشر. وبعد انجاز هذه المهمة، ينطلق الباحث بمهمة أخرى ضمن عملية جمع الأصول وهي عملية القراءة والتدوين.

وعلى الباحث أن يمتلك أدواته التي تمكنه من الوصول السلس للأصول التي تدخل في صلب موضوعه. وهذه الأدوات تأتي من التدريب العلمي ـ الأكاديمي الذي يتوفر له في المؤسسات

---

1. في سنوات ماضية كان الباحث في ميدان الكتابة التاريخية يعتمد على نظام البطاقات في تنظيم الأصول التي تهم موضوع بحثه، ولكن هذه الطريقة لم تعد مستخدمة حاليا إلا على نطاق ضيق، وذلك نتيجة تطور تقنيات وتكنولوجيا المعلومات ونقلها. وعليه لا يمكننا إلزام الباحث من أن يتبع هذه التقنية.
2. في حال توفر المصدر أو المرجع في مكتبة الباحث الخاصة عليه تدوين ذلك بكل وضوح وكتابة (متوفر في مكتبتي).

الأكاديمية من أجل الحصول على المهارات الأولية اللازمة للاحتكاك بالأصول، وتفحص محتوياتها وخباياها خلال عملية الكتابة ويتعلم كيفية تحويل مادتها إلى متن تاريخي منطقي له خصائص البحث الشيق. ومن الضروري هنا أن يستعين بذوي الخبرة والدراية بموضوع بحثه، وهذا سيساعده في الوصول السريع إلى بعض المصادر والمراجع المهمة والتي هي في صلب الموضوع، كما يفيده في تنسيق آليات العمل بالشكل الصحيح، ويفتح له أبواباً نافعة تسهل عليه عملية الانجاز بوقت أقل فيما لو اعتمد على إمكانياته الذاتية فقط. وعليه أيضا العمل من أجل عقد صلات ودية مع المشرفين على المكتبات التي يتردد عليها، فأغلب هؤلاء لهم خبرة كبيرة بالمراجع والمصادر التي تتصل بالموضوع. إلى جانب ذلك، يجب أن تتوفر في الباحث عدد من المواصفات الضرورية التي تنفعه في عملية جمع الأصول، والتي يجب أن يحرص عليها الباحث ويعمل على تطوريها باستمرار لأهميتها في اختصار الزمن وسرعة جمع الأصول، وهي:

1. **القراءة الواعية: على الباحث أن يمتلك القدرة على القراءة الواعية المتأنية وجمع المعلومات، وهما الأساس في إعداد الباحث للعمل المكلف به، ولتجنب الازدواج في العمل، ولتوفير الجهد والوقت الذي كان على الباحث بذله للحصول على المعلومات التي سبق لغيره الحصول عليه، ولفتح آفاق جديدة للبحث. وعلى الباحث أن يقرأ ليس فقط في موضوع تخصصه، بل وفي مواضيع أخرى متشعبة، فاتساع المعرفة، يؤدي إلى سعة الأفق، وتنوع الأفكار وتجددها، وخلق الابتكار.**
2. **الإلمام باللغة: يساعد على التعبير العملي وفهم ما يقرأ وإدراك ما يسمع.**

ومن الواجب على الباحث أن يجتهد في تدوين ما يتم جمعه من معلومات تخص البحث عبر الاعتناء بالخط والدقة التامة في عملية النقل، لكي لا تعوقه رداءة الخط أو عدم وضوحه عن استعمال ما جمع عندما تبدأ مرحلة الكتابة. وكذلك يجب عليه أن ينقل ما يأخذه من المصدر حرفيا دون تعديل أو اختصار، سواء كانت المادة المدونة باللغة العربية أو بأي من اللغات الأجنبية. وحين يعكف على نقل شي من المصادر عليه أن يهتم ايضا بالمصطلحات التاريخية، وأن يفهم كل كلمة وتعبير ويقرأ السطور ومابين السطور، ويحرص كل الحرص على نقل كل ما له علاقة بموضوع بحثه مهما كانت قيمته.

ثانيا: أنواع الأصول:

على الباحث أن يكون ذا مهارة ودراية في التمييز بين المصادر والمراجع، لكون هذا المسألة ليس بالأمر الهين بالنسبة للكثير من الباحثين، لاسيما المبتدئين منهم، بل هو على جانب كبير من الصعوبة، لأننا أحياناً نجد صعوبة كبيرة في الفصل بين المصادر والمراجع، خاصة في حالة تضمن المصدر الواحد معلومات أولية وثانوية في ذات الوقت. هذا إلى جانب الصعوبة التي يواجهها الباحث التاريخي في الكشف عن حوادث ووقائع لم يعاصرها ولا يستطيع أن يخضعها للملاحظة المباشرة. وتنقسم الأصول إلى قسمين هما: الأصول المدونة، والتي تشمل الوثائق، الكتب، الموسوعات، الأشرطة، الأفلام وغيرها. والثاني: الأصول المادية وهي المخلفات الأثرية من نقوش وآثار قديمة ورثناها من الماضي البعيد أو القريب. ومن اجل فهم ماهية هذه الأصول، لابد من تسليط الضوء عليها.

1. الأصول المدونة:

تصنف الأصول المدونة إلى قسمين، وهي: الصنف الأول: المصادر الأولية، تضم الوثائق والكتب القديمة التي دونها المؤرخون القدماء الذين عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها أو كانوا قريبين منها. إلى جانب الوثائق الخاصة بأحداث التاريخ الحديث، والمذكرات الشخصية التي كان مؤلفوها شهود عيان للوقائع التي عاصروها في الحقب الحديثة.

أما الصنف الثاني: المراجع، وهي تضم المؤلفات الحديثة التي كتبها مؤلفون معاصرون، لنا، عن موضوعات قديمة وهي تعتمد في معلوماتها على المصادر الأولية. ولا يمكن الاستغناء عنها في مراحل البحث، لأن الاطلاع على ما كتب في أي موضوع تاريخي هو من مستلزمات البحث التاريخي للاسترشاد بما كتب ونقده والاهتداء به، وكذلك للاستفادة بما تذكره تلك المؤلفات من مصادر ومراجع لها علاقة مباشرة بموضوع البحث. وتكمن أهمية هذا الصنف من الأصول في كونها أكثر اتقانا وترتيبا للمعرفة، وتسمح للباحث بالمقارنة فيما بينها، بالرغم من احتمالات التحيز الكبيرة الواردة فيها، او حتى التكرار في بعض الاحيان.

2. الأصول المادية:

ويشمل هذا النوع من الاصول جميع المخلفات المادية التي جاءت إلينا من الماضي سواء كان هذا الماضي قريبا أو بعيدا. ومنذ عصور ما قبل التاريخ تنوعت وكثرت البقايا المادية، وتشمل: المستحثات، البيوت، المعابد،الفنون بمختلف أنواعها، الجسور، القناطر، الأسلحة، الصناعات

وغيرها من البقايا المادية التي تكون مصادر أساسية ومهمة، يستطيع المؤرخ من دراستها والاستفادة منها في تكوين صورة شاملة عن الحقبة أو العصر الذي يدون تاريخه.

ثالثا: نقد الأصول التاريخية:

يعتبر نقد المادة التاريخية من أصعب العمليات التي تواجه الباحث خلال مراحل إعداد بحثه، ويقصد بنقد المادة دراستها وتحليلها واستخراج النتائج منها، وينقسم نقد الأصول إلى قسمين رئيسيين النقد الخارجي (الظاهري)، وهو الذي يتعلق بعدة أمور مثل إثبات صحة الأصل التاريخي، وأسلوب الخط الذي كتب به، ومعرفة نوع الورق، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه. أما النقد الباطني (الداخلي) فيبحث في الحالات النفسية والعقلية التي مر من خلالها كاتب الأصل التاريخي، ومحاولة الكشف عن أهدافه من الكتابة، ومدى اعتقاده في صحة ما كتبه. والأساس الذي يبني عليه النقد بقسميه هو الشك فيما ورد في الأصل التاريخي، ثم الدراسة الواعية المتعمقة لكل ما نقرا لاستخلاص الحقائق، وتلك مهمة بالغة العسر لأن المرء بطبيعته يميل إلى تصديق كل ما يصادف هوى في نفسه، بينما يميل بنفس الدرجة إلى تكذيب كل ما يتعارض مع رغباته وميوله، وبالتالي نحن لا نستطيع أمام هذه الحقيقة أن نأخذ كل ما يصادفنا من مدونات على أنه حقيقة خالصة، لأن الناس يختلفون في ميولهم ونزعاتهم وما يعتنقونه من قيم.

وخلاصة القول، أن الأصول مهمة جدا بالنسبة للباحث في ميدان الكتابة التاريخية، ومن دونها لا يمكن لنا أن نكتب تاريخا، فهي المفتاح الذي يمكن الباحث من فتح الأبواب الموصدة في وجه الحقيقة التاريخية، وهي في ذات الوقت المقياس على قدرة وإمكانيات الباحث في فهم الموضوع الذي يكتب عنه. لان المؤرخ هو شخص حي بمادته التاريخية أولا وبمنهجيته ثانيا وبعقليته التي يحملها أخيرا، وهو من دون هذه الأصول يظل كشخص واجه في يوم ما جلطة قلبية لم يخرج منها إلا باعاقة في أحسن الظروف، والمؤرخ بكل ما يمتلك من مواصفات تقنية وعلمية من دون تلك الأصول سيكون حاله حال هذا الرجل المصاب حقا وحقيقة.